الأداء المالي لمؤسسة ضمان الودائع للعام ٢٠٢٣

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٣ بتعزيز وبناء احتياطياتها المالية سعياً إلى تعزيز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية وتحقيقاً لأهدافها في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تتكون مصادر أموال المؤسسة الرئيسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون، هذا وقد استمر تعديل نسبة رسوم الاشتراك التي تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٣ من البنوك الأعضاء الى واحد بالألف سنداً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات آخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

الأداء المالي للمؤسسة

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢٣ إلى حوالي ١١٨٢ مليون دينار مقارنة بـ ١١٠٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢، وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,١٥ مليون دينار في ٢٠٢٣/١٢/٣١، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠.٨٥) مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٣ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ١١٧٨ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢٢ بحوالي ٧٩,٨ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٣ ما مقداره ٢٣,٦ مليون دينار مقابل ٣٨,٤ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٢، بانخفاض يبلغ نسبته حوالي ٣٨,٥٪.

في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠٢٣ حوالي ٥٦,١ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٤٩,٥ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٢ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ١٣,٣٪.

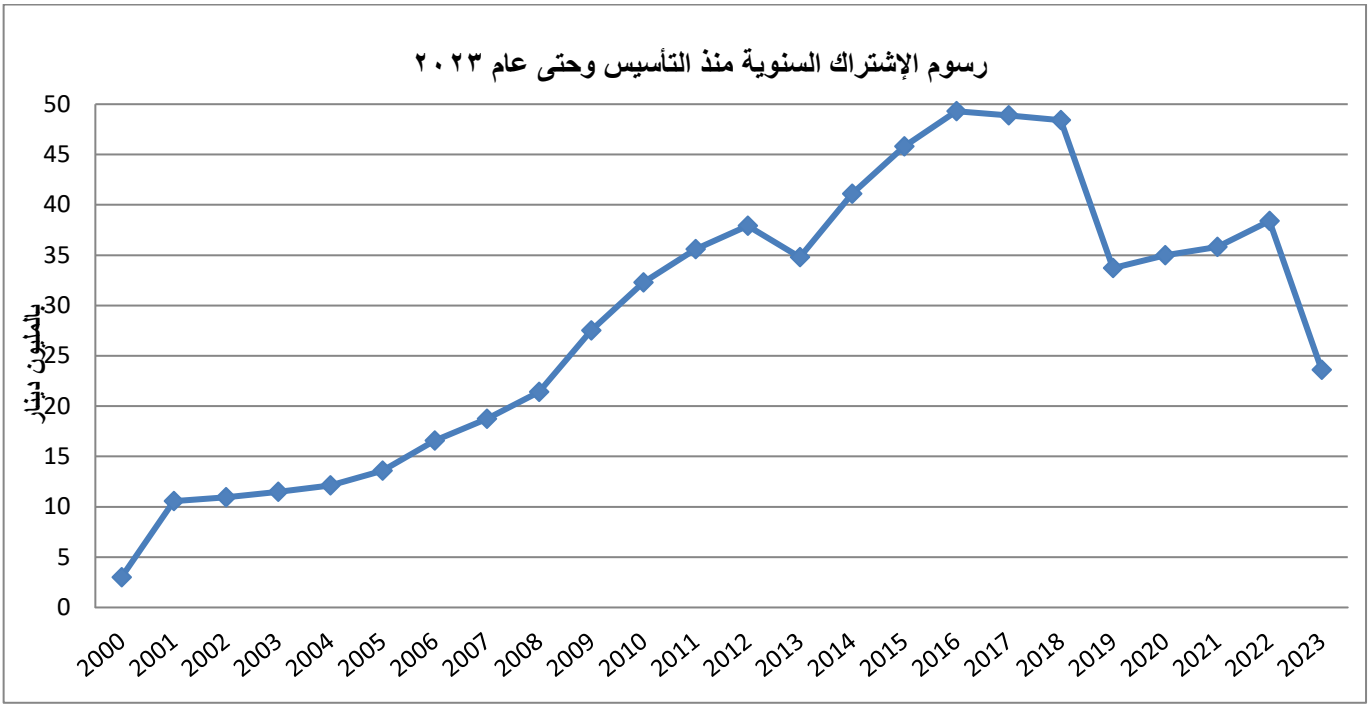

وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (أ/٥) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع الموازنة المقرّة من قبل المجلس.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ١١٣٥,٣ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنةً بحوالي ١٠٧٤,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢، وبزيادة مقدارها ٦٠,٤ مليون دينار وبما نسبته ٥,٦٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

١. سندات حكومية بقيمة ١٠٦٨,٣ مليون دينار وبنسبة ٩٤,١ % من إجمالي قيمة المحفظة.
٢. سندات مؤسسات عامة بقيمة ٦٧ مليون دينار وبنسبة ٥,٩٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ١١٣٥,٣ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٦٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠٢٣.

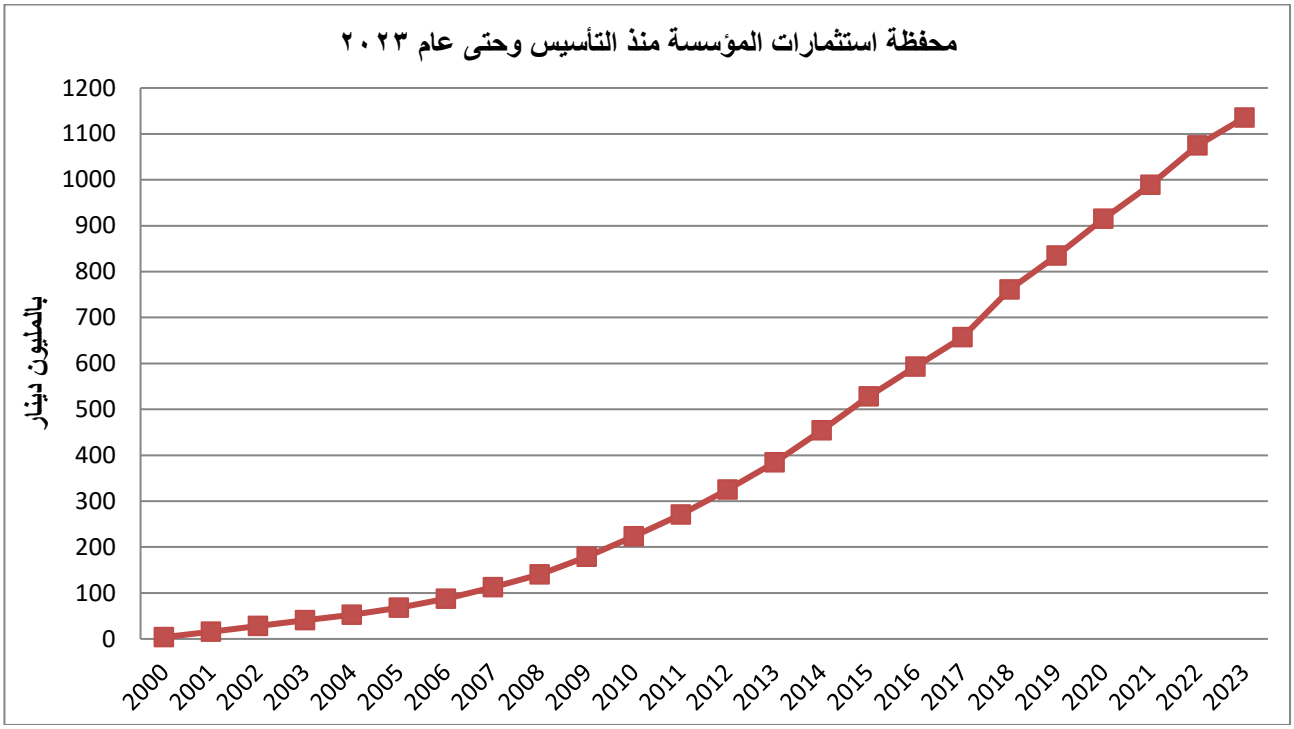

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٣ إيرادات بلغت حوالي ٥٧,٨ مليون دينار مقارنة بحوالي ٥١,١ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٢ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ١٣,١٪.

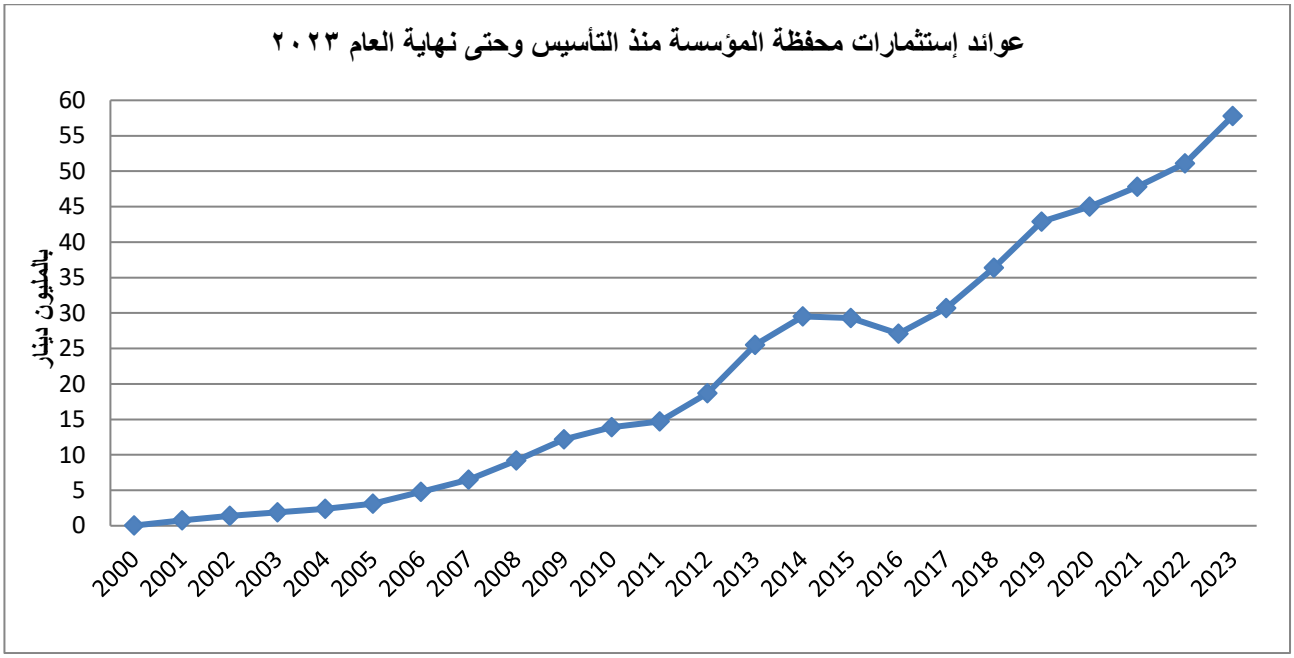

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

ارتفع معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بمقدار ٠,٥٥٩٪ ليصبح ٥,٥٤٣٪ في نهاية العام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤,٩٨٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، كما انخفض متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٢,٩٦٥ سنة في نهاية عام ٢٠٢٣ مقابل ٣,٠١١ سنة في نهاية عام ٢٠٢٢.

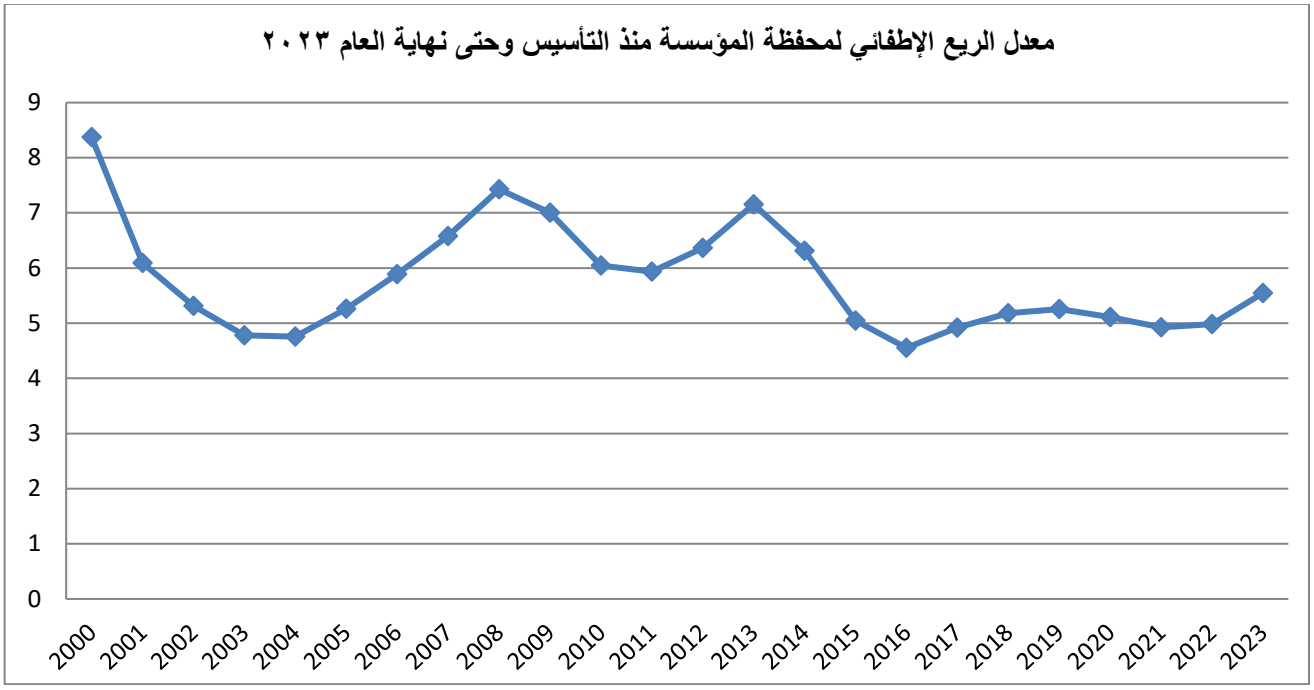

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠٢٣ حوالي ٢٢٤,٢ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة تبلغ حوالي ١٦٤,٨ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠٢٣.

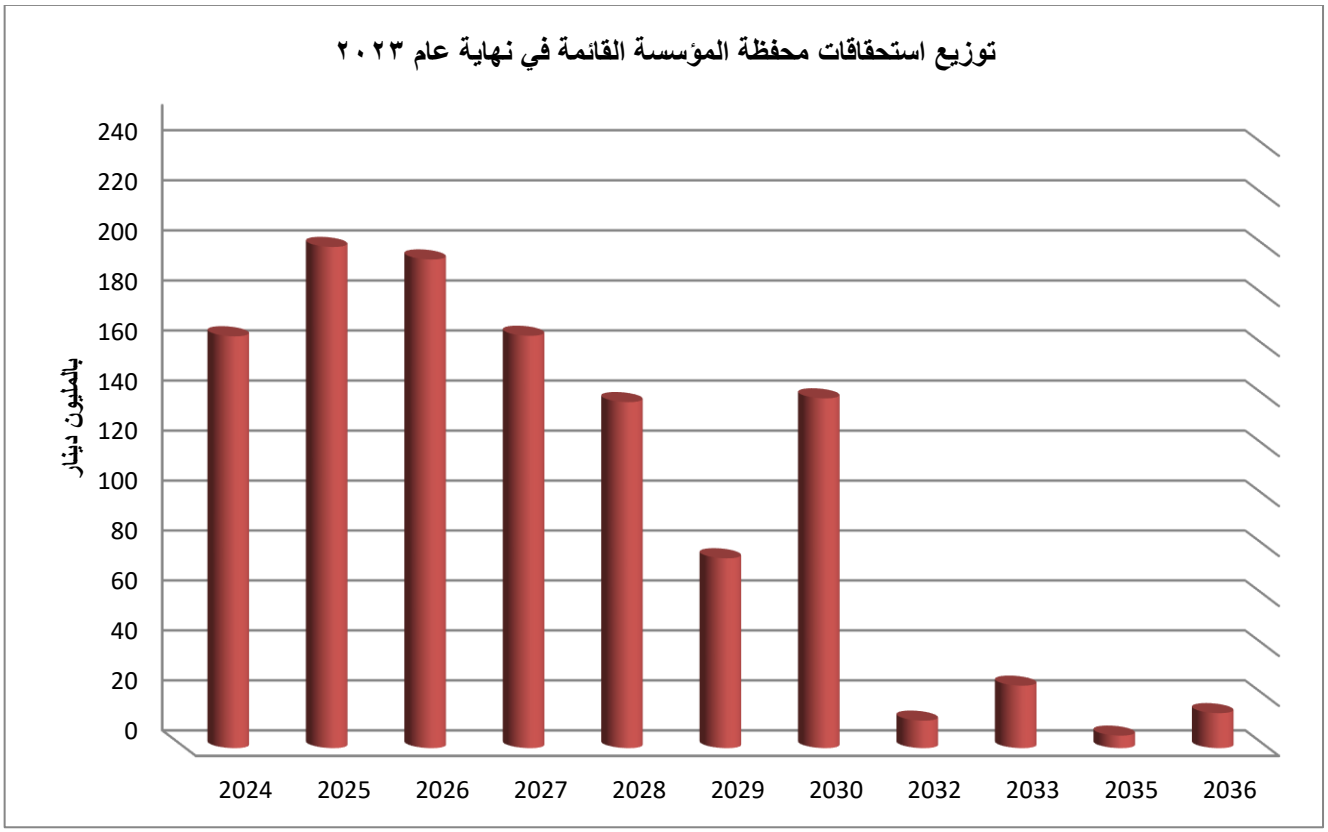

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٢٥,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٣.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٣ إلى حوالي ١١٧٩ مليون دينار مقارنةً بحوالي ١٠٩٩ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٢ بزيادة مقدارها ٨٠ مليون دينار وبنسبة ٧.١٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٤,٨٤٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٢٤٥٢٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٣، وما نسبته ١٣,٩٥٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٨٤٥١ مليون دينار.